

## حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهماز الدين

لو ادعى شراء عين فشهدت بيته له بملك مطلق قبلت لكن رد بأن الصحيح أنها لا تسمع حتى تصرح له بالشراء وفيه نظر بل الأوجه الأول الخ .

. ١٥

( قوله وكذا ) متعلق بـ لم يضر بعد الواقع حواب لو أي لم يضر كذا أي كما لو ادعى شراء عين الخ .

وعدم الضرر فيه لم يصح به وإنما يفهم من قوله قبلت .

( قوله ملكا مطلقا ) أي لم يذكر سببه .

( قوله فشهدت ) أي البينة .

( قوله له ) أي لمدعي الملك المطلق .

( قوله به ) أي بالملك .

( قوله مع سببه ) أي مع ذكر سبب الملك .

( قوله لم يضر ) أي ما زادته البينة من السبب .

قال في التحفة لأن سببه تابع له وهو المقصود وقد وافقت البينة فيه الداعي .

نعم لا يكون ذكرهم السبب مرجحا لأنهم ذكروه قبل الداعي به فإن أعاد دعوى الملك وسببه فشهدوا بذلك رجحت حينئذ .

. ١٦

( قوله وإن ذكر ) أي المدعي .

( قوله سببا ) أي للملك كشراء .

( قوله وهم ) أي وذكرهم أي الشهود .

( قوله سببا آخر ) أي كإرث .

( قوله صر ذلك ) أي ذكرهم السبب الآخر في شهادتهم .

( قوله للتناقض الخ ) قال في التحفة ويفرق بين هذا وما لو قال له علي ألف من ثمن عبد فقال المقر له لا بل من ثمن دار بأنه يغترف في الإقرار ما لا يغترف في الشهادة المشترط فيها المطابقة للداعي لا فيه أي الإقرار .

. ١٧

( قوله لو باع ) أي شخص .

( قوله ثم قامت الخ ) أي ثم بعد البيع قامت بينة حسية وهي التي تشهد قبل الإشهاد سواء سبقها دعوى أم لا وهي مأخوذة من احتسب بکذا أبرا عند إعتدہ ينوي به وجه إهتمامه تعالى .

( قوله إن أباه ) أي أبي البائع .

( قوله وقفها ) أي الدار المباعة .

( قوله عليه ) أي على البائع ( قوله ثم على أولاده ) أي ثم من بعده تكون وقفا على أولاده .

ولا بد أن تكون موقوفة من بعدهم على جهة عامة كالقراء لتصح شهادة الحسبة لما سيأتي في الشارح أنها لا تصح إلا في حق مؤكدة كطلاق وعتق ووقف ل نحو جهة عامة الخ .

( قوله إنترعت ) أي الدار .

وهو جواب لو .

( قوله ورجع ) أي المشتري .

( قوله ويصرف له ) أي للبائع أي الذي وقفت الدار عليه .

( قوله من الغلة ) أي غلة الدار مثلاً أي أجرتها وهو بيان لما حصل .

( قوله إن صدق البائع الشهود ) أي في الوقافية .

( قوله وإن ) أي وإن لم يصدقهم .

( قوله وفدت ) أي الغلة أي تبقى موقوفة ولا تصرف على أحد .

( قوله فإن مات مصرا ) أي على عدم تصديقهم .

( قوله صرفت ) أي الغلة .

وانظر حينئذ هل يبطل الواقع أو لا مقتضى قوله لأقرب الناس إلى الواقع يؤيد الأول وإلا لقال صرفت إلى أولاد البائع من بعده لأنهم مذكورون في صيغة الواقع وأيضاً قوله في باب الواقع يشترط القبول من الموقوف عليه المعين وإن بطل حقه .

وبطل أصل الواقع إن كان عدم القبول من البطن الأول يؤيده .

وعبارة المنهاج مع التحفة هناك والأصح أن الواقع على معين يشترط فيه قبوله إن تأهل وإن فقبوله عقب الإيجاب أو بلوغ الخبر .

ولو رد الموقوف عليه المعين بطل بحقه منه .

وخرج بحقه أصل الواقع فإن كان الراد البطن الأول بطل عليهمما أو من بعده فكم منقطع الوسط .  
ا ه .

بحذف .

( قوله بل تجب ) أي الشهادة .

( قوله إن انحصر الأمر فيه ) أي في الشاهد بأن لم يوجد غيره .

( قوله بملك ) متعلق بالشهادة .

( قوله إستصحابا ) حال من مقدر أي تجوز الشهادة للشخص حال كونه مستصحبا الخ .

( قوله لما سبق ) أي لسبب سبق الشهادة أي وجد قبلها .

( قوله من إرث ) بيان لما .

( قوله وغيرهما ) أي غير الإرث والشراء كهبة .

( قوله اعتمادا على الاستصحاب ) هو عين قوله استصحابا فاولى إسقاطه .

( قوله لأن الأصل البقاء ) أي بقاء الملك وهو علة للعلة .

( قوله وللحاجة لذلك ) أي للاعتماد على الاستصحاب في أداء الشهادة وذلك لأنه لا يمكن استمرار الشاهد مع صاحبه دائما لا يفارقه لحظة لأنه متى فارقه أمكن زوال ملكه عنه فتعدرت عليه الشهادة .

( قوله وإن ) أي وإن لم تجز الشهادة اعتمادا على الاستصحاب .

( قوله لتعسر الشهادة على الأموال السابقة ) أي لأنه يقال فيها يحتمل زوال ملكه عنها .

( قوله ومحله ) أي محل قبول الشهادة اعتمادا على ما ذكر .

( قوله لم يصح ) أي الشاهد في الشهادة بأنه اعتمد الاستصحاب بأن يقول أشهد أنه